مجلة أضواء

العدد الثالث والثمانون
كانون الأول/ 2014

تصدر عن
مركز أضواء للبحوث والدراسات

www.adhwaa.org

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

محتويات العدد الثالث والثمانون

ت	العنوان	الكاتب	المصدر	الصفحة
1	أبعاد ومخاطر هيكلة القوات المسلحة	مثنى الطبقجلي	الزمان	3
2	الحرس الوطني العراقي بين الضرورة والخطورة	وفيق السامرائي	الشرق الأوسط	8
3	لهزيمة داعش.. (خيارين).. (تدخل بري امريكي) او (التفاوض معها)..لوقف مسلسل المهازل	سجاد تقي كاظم	صوت العراق	10
4	إقليم البصرة..حلم مخيف!	محمد الحسن	وكالة هنا الجنوب الاخبارية	14
5	البيروقراطية المتضخمة اكبر عائق امام النهضة الاقتصادية في العراق	نبراس الكاظمي	مدونة نبراس الكاظمي للشوؤن السياسية والأقتصادية في العراق	17
6	مابين أمريكا والحكومة وتسليح العشائر	محمد خضوري	عراق القانون	24

الأراء النشورة تعبر عن اراء كتابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي مركزاضواء للدراسات والبحوث الأستراتيجية

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

أبعاد ومخاطر هيكلة القوات المسلحة[1]

محتويات العدد

مستبقا عهده ودون انتظار لنتائج التحقيقات العسكرية حول اسباب النكسة ،شرع القائد العام للقوات المسلحة الدكتور حيدر جواد العبادي ، باتخاذ سلسلة قرارات ديوانية عاجلة حاول بها ان يستدرك بها حالة الانكسار العسكري الذي تعرضت له القوات المسلحة بعد خسارتها الموصل مدينة وواقعة تاريخية ستسجل بانها خيانة للارادة العراقية، قبل ان تكون هزيمة للشرف العسكري ونكسته الحزيرانية غير المتوقعة ،امام قوى هزيلة من خوارج داعش.. فكان أصداره أمرا بإحالة عشرة قادة أمنيين على التقاعد وتعيين 18 آخرين بمناصب جديدة بوزارة الدفاع، وإعفاء 26 قائداً من مناصبهم. خطوة اولى لما بات يطلق مجازا بهيكلة القوات المسلحة.. فما هي الهيكلة وابعادها ..

وبينما ينفرد العراق بين الامم انه حينما يتوجس خيفة مما تختزنه ذاكرة سياسي او قائد عسكري وحتى ارشيفه من معلومات ، فانه يوضع على الرف مستشارا في ديوان رئاسة الجمهورية او رئاسة الوزراء او حتى داخل منظومة دائرة المحاربين التي اخترعها النظام السابق لكي يكون المغضوب عليه او المشكوك بامره ، تحت نظر السلطة احترازيا .فهل انطبق الامر على السيد عدنان الاسدي الوكيل الاقدم لوزارة الداخلية العراقية مثل غيره ، ضمن توجهات القائد العام للقوات المسلحة لهيكلة القوات الامنية والعسكرية معا..؟

وكاجراء وقائي عسكري واداري تتطلبه المرحلة التي تشهد نشاطا للدولة يصب في المواجهة ضد تمدد الغزو وانحداره جنوبا وغربا محاولا الاحاطة ببغداد ، فَرغتْ القيادة الجديدة ُجل اهتمامها لهذا الحدث وتداعياته على الامن الوطني والقومي مستعينة بمجهود من الحشد الدولي في مهمة اصبحت صعبة ومن اكبر التحديات التي تواجهها ادارة العبادي لمجريات الحرب على الارهاب ، بعدما استحكمت تلك القوات المغيرة بأضلع السكان المدنيين وجعلت منها دروعا بشرية ما تطلب معه الامر ،إعادة صياغة المفاهيم العسكرية والادارية والتنظيمية ومنها قواعد الاشتباك القريب لتداخل المثابات والاحداثيات ..من اجل إعداد قوات مقاتلة ذات مواصفات خاصة تكون راس الحربة والصدمة خلف الخطوط الخلفية للعدو البربري..

دروس وعبر من غزوة داعش للموصل

اذن كان لامناص امام القيادة الجديدة من قراءة واقعية لكل ماجرى في العاشر من حزيران يوم سقطت الموصل بيد داعش وما سبقت الحدث المؤلم من ايام مظلمة ، حينما استحضرت داعش ادواتها وحَدْتْ من سكاكينها وهَربتْ سُجنائِها من سجون الحكومة . الواجب والضرورة

1 مثنى الطبقجلي - الزمان

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

استدعي مراجعة شاملة و قراءة جادة لكل التفاصيل التي وجب ان نسمعها من الجنود والضباط وشهود العيان ، لكي نصل للاسباب والمعالجات ، لكنها اي حكومة العبادي ولاسباب تكتيكية ،اكتفت كمرحلة حذِرة الخطوات في معالجة الاولويات منها وهي تشكيلة القيادات العليا أوتلك التي اخطأ بعضها عن قصد او اهملت واجباتها.. ومن هرب منها هو بلا شك يقع عليه العبأ الاكبر واسباب الهزيمة ..وباعتراف رئيس الاركان انهم من يجب ان يتم التركيز عليهم محاسبة ودروسا وعبرا، لمرحلة يجب الا تتكرر.

وكان لابد للقيادة ان تختار منهم في سلم الاولويات من تختاره مناقلة وترقيعا ..؟ تحت ضغط الموجود وحسابات الواقع ودرجة الاخطار ، لهيكلة القوات المسلحة بشقيها العسكري والامني اي الجيش والشرطة ضمن مفهوم حساس هو .. هيكلة الجيش: الذي اعتمده القائد العام كمفهوم عسكري ستراتيجي مع ما يعنيه ذلك من الدقة في التخطيط والتنظيم واعادة التشكيلات للخدمة بعد تعرضها للخسائر، وفقاً للمبادئ الوطنية والعقيدة العسكرية للقوات المسلحة العراقية انتماءً وولاءً ومسؤوليات..والخشية هنا ان يتسرب من جديد من يخطط لتدمير الجيش فوق ما هو عليه..

وفي المقابل كان ليس من المعقول والمنطق امامها ، أن تنتظر ان يتحقق ذلك تطبيقا للنظريات والتقاليد المتبعة بين عشية وضحاها، جراء ما يسببه ذلك التغيير الجذري دفعة واحدة من الصعوبات والمحاذير، وفي الدرجة الاساس واخطرها مسالة التسلل التجسسي له تحت استار مختلفة كما حصل للعراق بعد ان حل الجيش السابق بول بريمرمتسببا بفراغ امني مازال العراق والمنطقة والعالم تدفع تداعياته واثمانه باهضا ، لانه لم يكن هناك من يراقب ويتاكد من الولاءات ولو باعتماد اجهزة كشف الكذب الذي كانت تستخدمها حتى قيادة مكافحة الارهاب في بغداد لمنتسبيها ..

وكانت النتيجة هي ولادة داعش وزعيمها في معسكر بوكا وغيرها من السجون.. وكانت غزوتها هذه اسوأ دليل..على اسوأ قرار حل بموجبه الجيش العراقي..

وبعد التاسيس الثاني للجيش العراقي !!!! في 2005 والذي كان بعهدة وتدريب امريكا ومرتزقة من عدة دول ،نفذت اليه قوى سياسية ومليشيات ذات اجندات اجنبية وكان انتماؤها وولاؤها واضحا انها ليس للقيادة العسكرية بقدر ما كان للخندق الطائفي والاثني والاجندة الاقليمية ، واستمكنت فيه كلُ واختصاصاتها ودرجة تاثيرها ،و عشعشت وفرخت وزيفت الكثير من الشهادات العسكرية والنجوم والسيوف لكي تُحدث تاثيراتها حينما تدلهم الامور .. وهذا هو الذي حدث وادى الى نكسة الجيش العراقي بسبب افتقاده للعقيدة العسكرية القتالية ..

الصفحة الاولى من الهيكلة ..حاسبة وزارة الدفـــاع تبقى هي المرجعية اليوم وبعد نكسة العاشر من حزيران وبدء الصفحة الاولى من الهيكلة التي انتهجها العبادي .لابد ان نحذره من المتسربين الجدد اليه ثانيه ونلومه لو تكررت ، إن لم يعالج بقاياها وجذورها ، بالرجوع الى حاسبة وزارة الدفاع للتاكد من النوازع والغايات للموصى بهم تحت اي واجهة من الواجهات للتاكد من الشهادات العسكرية ومن حملة الانواط وحتى شهادات القيادة والاركان.. إن ما ينتظره هو تحمل صبر واناة وحسن اختيار معاونيه واعادة ماهدمه الآخرون من قبله واستدعاء كل عسكري يحمل في قلبه حب الوطن لكي يواجه به الكثير من الصعوبات

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

والمخاطر التي تحتاج منا إلى سنوات من الممارسة والتصويب ، تخطيطاً وتنفيـــــذاً وتقييما وبنكران ذات ..

ولعل اخطرها اليوم وبعدما تكالب على العراق المتكالبون ، تلك محاولات قوى بعينها واجندات اجنبية ان تزرع جواسيسها في افرع القوات المسلحة وتحديدا في التشكيلات الحساسة منها والسلاح الجوي ودائرة العقود والتسليح تحديدا ووزارتي الدفاع والداخلية عموما مُشجعةً ضعفاء النفوس المحسوبين على صنوفها المستهلكة .. وتشكيلاتها الأمنية والشرطوية والخاصة على تجاوز المبادئ الوطنية والكفاءة والأقدمية، لإحداث الكثير من الخلل في اسس البناء العسكري الصلب.

لهذا دولة الرئيس اتعب نفسك بحثا ويقينا فليست الامور مناقلة ووضع البدائل والخضوع للمحاصصة السياسية ، فهذا خيار صعب في زمن الحرب ، لان هيكلة الجيوش بمفهومها الواسع والبرامجي والقانوني يعد من أصعب الأعمال الإدارية المناطة بالقائد العام ونائبه وهيئة اركانه..فهل نحن على الطريق الصحيح..؟

المدربون العراقيون والقادة المبعدين هم صمام الامان المطلوب من القائد العام حيدر العبادي ونائبه العبيدي اليوم ، الاعتماد على دقة وامان البرامج والخطط المرحلية في التعامل مع حدث كبير مثل هذا ، وان يجري ُالحشد لها باستدعاء كل الخبرات التي فقدها الجيش بالاحالات الكيدية على التقاعد لضباط يعرفون اسرار الهزيمة ، مخافة مساءلتهم ؟ وبخاصة تلك القيادات الفنية التي تمتلك معلومات لا يراد لها ان تكون مقدمات التغيير وكشف كل ما هو مخفي وطمسه منها تحت دواعي الخديعة لتحطيم ارادة الجيش وتدمير معنوياته وقتل كفاءاته النوعية والقيادية ..

يعدا التنظيم والمراجعة ، من بين اكثر العناوين حساسية ويحمل في طياته مهاما كبيرة ومعقدة تنتظر الارادة الوطنية الحقه للتغيير واصلاح ما وقع ، وهي بلا شك عملية تؤرق القيادات السياسية والعسكرية الحالية في العراق على حدٍ سواء لتاثيرها المباشر على امنه واستقراره ووحدة اراضي البلاد وشعبه ، وأن أي تسرع في إعادة الهيكلة بحركات غير متوازنة وإحداث تغييرات واسعة في القيادات المركزية والوسطى والميدانية بدون تدرج، قد يفاقم من الانفلات الأمني وُيحدث ردات خطيرة على صعيد الامن العسكري والروح المعنوية للمقاتلين ، سيستفيد منها بلا شك العدو الماكر ، ويخلق منها صراعات واسعة وعنيفة بين مراكز القوى والتيارات الخفية داخل القوات المسلحة .

العودة لقانون الخدمة الالزامية والاحتياط (العلم)

الدول كافة لها قوانينها الخاصة بخدمة العلم .الا نحن فقد طوينا صفحاته..ومن المسلم به الان ،انه بدون قانون للخدمة الالزامية في الجيش والاحتياط ، لن يكون هناك جيش بالمفهوم العسكري ،ولن يكون هناك انضباط وارتباط وضبط سواء كان ذلك ايام السلم ام ايام الحرب ..إذن وكما قلتها من قبل لك دولة رئيس الوزراء ، اعد لوزارة الدفاع مكانتها وهيبتها ، اعدها الى مبناها ليشعر بدفئها الشعب ويحس ويستشعر بالامان ، وهي دفعة هائلة من الوطنية لو خطوتها وتلك ، تعني انك مقبل على طريق اعادة الهيبة لها وللبلاد .. اعدها وارجع لها اعلامها واعلام الصنوف وبخاصة اسلحة الطيران والقوات الخاصة والدروع والمدفعية وذلك

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

بالعودة للقانون الاساس الذي يجذر ويضع النقاط على الحروف الامنية السياسية وللعسكرية ..ارجع لهما ترجع لك اعلام الوطن عالية من ذراها في زاخو و الى الفاو العزيز...
وحري بك دولة الرئيس ..جناب القائد العام وجناب نائبك الذي يعول عليه ان يكون ساعدك القوي في هذه المهمة الصعبة ،ان تكونا يدا واحدة تضرب كل مختل وقليل خبرة اخذ لنفسه موقعا قياديا يستحقه غيره على الهوية العراقية وتسبب بسبب جهله وأُميته العسكرية في وقوع ما وقع ..ولست بحاجة ان اذُكِّرك.. ان نقائص التدريب للجيش الحالي وبعد 2005 قد كشفت عن نواحي ضعف كبيرة وخطيرة ..واسأل الامريكان اسأل مدربيهم وكل المدربين من الذين دربوا بعض جنود وضباط صنوف الجيش العراقي سيقولون لك انهم كانوا امام حالة استثنائية من درجة الوعي والادراك والامية التي تمثلت بالكثير منهم، اضافة الى انعدام روابط الاحترام للمرؤوسين وما يربطهم بقياداتهم العسكرية والذي كان يخضع للولآت الحزبية والخنادق الطائفية والاثنية .. عودوا لمدربيكم ومعلميكم من كافة الصنوف فهم الاكفاء وخاصة في صنف القوات الخاصة التي يحتاجها البلد اشد الحاجة.. اذن دولة العبادي لكي نبني جيشا لابد ان نغادر هذه الحالة وان يكون الجيش للوطن وليس للطائفة والمذهب والقومية ، جيش يحمي العراقيين جميعا وليس شرطيا بلا حدود وبلا قيود كما كان يعيش بيننا في زمن السيطرات المريعة.. والسجون الخاصة ؟

المستشارون الاجانب ..والمدربون العراقيون

وفي حالة ان لم نستعيدها بقانون ينظم ويدرب ويعاقب ويحاسب ويكرم فان التدريب وحده لن يكون ذا اثر في صناعة وتقويم واعداد مقاتل مهما بلغ نوع البذل والعطاء لاجله .. لانهم مسيرون وليس مخيرون وبالتالي ستسقط كل المحاولات كما سقطت نظرية العقيدة العسكرية القتالية في مطلع عام 2005 حينما اصبح الجيش يهيمن عليه الكثير من القيادات الوسطية غير الملتزمة والمؤمنة برفعة شانه، ولعل اخطر الامور التي صاحبت تاسيسه الثاني ان هيئات المستشارين من الضباط الاجانب هي من اصبحت توجه وتبعثر باموالنا وتقترح ما تقترح وهي اليوم اراها اطلت برؤوسها ثانية، والمفروض اليوم انه يجب ان يحجم دورها ويقنن، لان لدينا من المدربين والضباط الاكفاء ما تفخر بهم اي دوله لكنهم وضعوا على رفوف النسيان..، ولأن دخول العامل الدولي راعياً ومشرفاً ومنفذاً لعملية الهيكلة قد يعطي لمحات غير مطمئنة لوجود بصمات خارجية، قد تساعد على الاختراق التام والممنهج والذي يسهل معه على المدى القريب تحقيق التبعية وحتى فساد الذمم وتنظيم صفقات فاسدة وهذا هو اكبر الاخطار..الذي تتهدده ونحن لاينقصنا المدربون والرجال الاكفاء استدعهم .. ستجدهم ..
إنّ إعادة الهيكلة والحديث عن دمج بعض الوحدات الفعالة ولملمتها من ساحات القتال يحتاج بلا شك ، إلى إعادة تأهيل لهذه الوحدات فنياً ومعلوماتيا وتسليحاً، بما يتناسب ومهامها الأمنية والعسكرية والقتالية الجديدة لاننا بعد معارك الموصل وصلاح الدين شهدنا تدمير بعض الافواج القتالية او خلخلتها وهروب بعضها بسبب انقطاع امدادتها من السلاح والعتاد والتموين وحتى الغذاء ما دفعها الى الهرب او الاستسلام المهين والقتل كما حدث في سبايكر والصقلاوية وغيرها .. وهو ما يستدعي سرعة اعادة بنائها وتجميعها ، ، ودعمها ماديا ومعنويا تبعاً

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

لطبيعة ونوع المهام المقبلة ومستوى التدريب ونفقات التسليح.. لكي نستعد للمرحلة المقبلة التي ستشهد انشغال القوات المسلحة بشقيها العسكري والأمني في مواضع وترتيبات امنية داخلية لتحرير المدن من قبضة داعش في ظرف بالغ الخطورة والحساسية ..

في الموصل البداية والنهاية لداعش ..فمن اعطى امر الانسحاب؟

اذن البداية لداعش وامتدادتها وهوسها ، كان من الموصل والنهاية لداعش ستكون فيها مقبرة للغزاة ، فساندوا اهلها وقدموا لهم المدد لهم عسكريا وماديا ستكون على ايديهم اقتلاع جذورها .. سارعوا لكي تستعيدوا المبادأة وهو قانون حرب ما زال يفعل فعله في اي حرب حديثة . هكذا هو المسرح كما يترآى لي وللجميع عن بعد ولكن الاقتراب اكثر فاكثر يحمل معه كل التداعيات و الخطر وبخاصة ما يخلفه وجود قادة لايحملون شرف المسؤولية ، ممن يهربون تحت جنح الظلام تاركين ضباطهم وجنودهم للقتل والابادة الجماعية كما حصل عندنا .. فمن هم ..؟؟؟

ولكي لانذهب بعيدا لنترك الامور بدقائقها وتفصيلاتها ولحظات صراخ القتلة وهم يحزون رقاب الجنود ويطلقون النار على مؤخرات رؤوس دامية ..لنتركها تصرخ هذه الدماء بالثار من القتلة والجبناء الذين تركوهم طعاما لهذه الوحوش ومن اطلقها من اسرها واقفاصها في ابوغريب والبصرة والناصرية وبادوش وسجن الحوت في التاجي....؟؟؟؟ نعم لنستهدي بالرحمن ونترك الامر للتحقيقات الجارية واللجان التي تعمل ليل نهار لكي لاتتاثر بما نقول وتسمع ،لاكتشاف اوجه القصور والاهمال والخطأ بين المتعمدين احداث هذه الفعلة ومن اعطى امر الانسحاب المزعوم، فاننا هنا سنعالج مسالة مهمة ابداها القائد العام وهي المناقلة بالقادة والاحالات على التقاعد واولئك الذين اعتقلوا بصمت وربما تنتظرهم احكام عسكرية قاسية تصل الى حدود الاعدام لمن اجبن وترك جنوده وتلك معلومات لمح لها نائب القائد العام وهي مسالة مهمة ودروس للقادة والامرين ، ان عليهم ان يكونوا بين جنودهم وفي مقدمة المقاتلين لكي تتعزز الروح المعنوية ونستعيد بعض ما فقدناه..وان صبر ساعة هو مفتاح الفرج..

تفكيك رموز النكسة ..هل ستكون فصل الختام

وحتى يفك التحقيق العسكري رموز الانسحاب المزعوم ومن اصدره ، نقول ان القرارات الديوانية سواء تلكم التي مست الجيش والداخلية لن تكون الاخيره بلا شك ، فالمتسربون كثيرون والخطوات نحو الاصلاح يجب الا تتوقف والا تكون مرهونة بهذه الاسماء ... وبانتظار استعادة الامن بالتدريج علينا الا نخلق من الاستغناء عن خدمات هولاء وغيرهم ومحاسبة المقصرين ، الا دافعا لنا وللجميع ان نستعيد ما فقدناهم وما دبر لهم في ليلة مظلمة واحيلوا الى التقاعد وهم من العناصر والقيادات الكفوءة ان اردنا اعادة التوازن للقوات المسلحة جيشا وشرطة عراقية وطنية يكون الاول فيها سورا للوطن والثانية فيه مدرسة للشعب .

لنترك التحقيق للمحققين ومن يجري معهم التحقيق، فتلك امور نتركها للزمن ولكنه زمن يطالبنا كما يطالب التاريخ ان يفتح صفحاته للاجيال القادمة لمعرفة من هم اولئك الذين اهانوا اعظم مؤسسة عسكرية لها تاريخها الوطني في الدفاع عن امن العراق الداخلي والقومي وشارك في حروب التحرير العربية .

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الحرس الوطني العراقي بين الضرورة والخطورة[2]

محتويات العدد

الخلل فيما يسمى بـ«التوازن» بين ممثلي الشرائح العراقية في القوات المسلحة ولد من رحم الفتاوى والمواقف الخاطئة، التي كانت تنادي بمقاتلة القوات الأميركية والحكومية تحت لافتة المقاومة، واستهداف الإرهاب للمتطوعين في الجيش والشرطة بعد إلغاء الخدمة الإلزامية، فأصبح عدد العسكريين من أبناء محافظات شمال بغداد وغربها قليلا للغاية، إضافة إلى ما ترتب على قانون اجتثاث البعث الذي مورس بهوامش غير ثابتة وكان موضع انتقادات مستمرة.

وأظهرت النكسة والتراجع أمام هجمات «الدواعش» أن البناء العسكري لم يبلغ المستويات المطلوبة لمجابهة التهديدات، خصوصا بعد ظهور أرقام عما اصطلح عليهم بـ«الجنود الفضائيين»، إلى جانب حدوث حالات غياب وهروب، وهو ما جعل القدرة القتالية للقوات المسلحة أضعف كثيرا من الحسابات النظرية، مما ساهم في تراجع أداء القوات المفترض خلال الحرب. ووفقا للاتفاق السياسي الذي تشكلت بموجبه الحكومة الحالية، تقرر العمل على تشكيل قوات الحرس الوطني لتقوم بمهمات الحماية المحلية ضمن المحافظات، وهو طرح قيل إنه لتجنب حساسيات العمليات، ومع أن الفكرة تبدو عادية، إلا أنها تثير قلقا نتيجة امتزاجها بتصريحات مناطقية يمكن أن تؤدي إلى مضاعفات خطيرة على المدى البعيد، إذا لم تضبط نهاياتها، وإذا لم تفصل عن الدواعي والأهداف السياسية، خصوصا تلك المبنية على مشاريع التفكيك الطائفي والعرقي.

وعندما يجري فصل فكرة الحرس الوطني عن السياسيين تماما، وعندما يكون مستوى التسليح دون تسليح وتجهيز الجيش، وعندما تكون القيادة والسيطرة بيد القيادة العامة للقوات المسلحة والمؤسسات العسكرية، تتراجع أسباب الشك ومبررات الاعتراض، على أن تكون القيادة العامة للقوات المسلحة بعيدة عن الكتل السياسية، التي أرهقت خلافاتها السابقة العراق. كما أن من الضروري تجنب المفاهيم الطائفية والابتعاد عن إعطاء صورة الاستقلالية المناطقية بأي شكل، وأن تبقى الأعداد ضمن الحسابات المحدودة مقارنة بحجم القوات المسلحة، ورفض أي فكرة لتحريف التسمية إلى «حرس الإقليم»، في حال ساقت الظروف غير المنضبطة وحالات الوهن إلى تشكيل أقاليم، حتى لو كانت إدارية على مستوى المحافظات.

الحقيقة التي لا شك فيها وتدعو إلى الريبة هي أن أصل الفكرة طرح على أساس المضي خطوة نحو الأقلمة، وهي خطوة من خطوات خطيرة في اتجاهات تقود إلى منزلقات خطيرة. لذلك، لا بد من ضبط نهاياتها وتحجيمها بما يتلاءم ومتطلبات الأمن لمرحلة معينة، قبل أن تنصهر كل القوى والاحتفاظ بقوات الجيش - بما في ذلك القوتان الجوية والبحرية - والشرطة وحرس الحدود، وأن يبقى جهاز الأمن موحدا وضمن قيادة وسيطرة مركزية لا سلطة للمؤسسات

2 وفيق السامرائي – الشرق الأوسط

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الإدارية عليه.
وتبقى التشريعات ضرورية لجعل مسؤوليات الحرس الوطني واضحة، وأن تبقى حركة وتنقلات القوات المسلحة الوطنية من الجيش والقوات الضاربة للشرطة حرة بين المحافظات من دون أي تدخل من قبل المحافظين. وبخلاف ذلك، تفقد الدولة هيبتها وسلطتها، وتصبح قراراتها مرهونة بمواقف عبثية بعيدة عن تقدير المسؤولية المرتبطة بالأمن الوطني، وتؤسس لتفكك البلاد مع أي هزة من هزات المنطقة التي لم يعد أحد قادرا على التكهن بنهايتها، في ظل السياسات والأفكار الطائفية والعنصرية، ومصالح كتل سياسية لها ارتباطات وولاءات خارجية.
وحتى الآن، لا يوجد توافق سياسي على فقرات ومواد قانون الحرس الوطني، وعدم التوافق يعد حالة مشجعة تشير إلى ضعف احتمال تكرار الأخطاء الفادحة التي رافقت عملية كتابة الدستور، فالإطار السياسي الحالي في البلاد غير مؤهل لصياغة قرارات حاسمة متسرعة تترك أثرها على مصير الأجيال القادمة.
ووفقا لما هو معروف، فإن الحكومة الحالية تشكلت وفق ورقة تعهدات تتكون من 20 فقرة لم ينفذ منها - كما قيل - سوى فقرة واحدة. وبما أن الاتفاق بين الكتل لا يعد ملزما تنفيذه إذا ما تعارض والإرادة الشعبية، غير الممثلة على مستوى تشكيل رأي عام ضاغط، وبما أن متطلبات الأمن الوطني ومستقبل البلاد ووحدتها أهم من مواقف السياسيين واتفاقاتهم ومصالحهم، فمن الضروري التريث في تحويل اتفاقات تشكيل الحكومة إلى قوانين وإجراءات ملزمة، لحين توافر الظروف الملائمة، حتى لو تأجل التنفيذ عشرين عاما، لأن الأمم لا تبنى في ليلة وضحاها، والديمقراطية لها متطلباتها واستحقاقاتها ومراحلها المنطقية، والحقب المضطربة لا يمكن أن تشكل قاعدة صحيحة للمعالجات التاريخية.

محتويات العدد

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

لهزيمة داعش.. (خيارين).. (تدخل بري امريكي) او (التفاوض معها)..لوقف مسلسل المهازل[3]

محتويات العدد

بسم الله الرحمن الرحيم

لوقف المهازل والانكسارات التي تواجه الحشد الشعبي والمليشيات والجيش النظامي المتهرئ لبغداد وما يسمى هزلا (ابناء العشائر).. المعارضين لتنظيم الدولة الاسلامية السنية داعش المتمثلة هذه الانكسارات:..

1- فشل المراهنة على وقوف العشائر السنية ضد تنظيم الدولة اثبت فشلها فشلا ذريعا بل شيخ عشائري سني اعلنها صراحة بانهم ليسوا مع حرب سنية سنية بين ابناء العشائر.. وكذلك اعلن بان هزيمة داعش واستعادة الانبار وصلاح الدين والموصل.. الخ مسؤولية الحكومة والجيش وليس مسؤولية العشائر والمليشيات .. واذا عجزت الحكومة عليها ان تستعين بقوة دولية لهزيمة داعش .. والاخطر ان المليشيات والحشد الشعبي الشيعي اصبحوا جزء من المشكلة وليسوا من جزء من الحل بالمناطق ذات الوجود السني .. ليضعف طرف (ابناء العشائر) التي تقف ضد داعش التي تتهم (بانها تريد سيطرة الصفويين الشيعة.. وانها جلبت مسلحي الروافض من المليشيات لداخل مدن السنة)

فانكسار.. ابناء عشائر.. التي تقاتل تنظيم الدولة الاسلامية السنية داعش وهزائم ابناء هذه العشائر.. .. (التي تبين بان الراي العام السني يعتبرهم جحوش السنة الذين يقفون مع اعداء الاسلام ضد تنظيم الدولة الاسلامية).. والمجازر التي تصل للمئات بالمرة الواحدة كما حصل لبعض ابناء البو نمر التي فاقت 400 معدوم بيوم واحد.. واقتحام عقر دارهم بقضاء هيت من قبل مسلحي الدولة الاسلامية... (التي كشفت بان عشيرة البو نمر يقفون مع تنظيم الدولة).. وبعض ابناء تلك القبيلة تحارب داعش .. (ضمن صراع نفوذ على الارض)

وثانيا.. ضعف تلك العشائر يأتي كذلك لمبايعة العموم الاغلب من القبائل والعشائر السنية لتنظيم الدولة الاسلامية (داعش).. فحتى لو تم تسليح تلك العشائر بالكامل باحدث الاسلحة سوف تنهزم

3 سجاد تقي كاظم – صوت العراق

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

امام مئات العشائر والقبائل السنية المبايعة لداعش .. بمعنى قلة عدد ابناء العشائر المعارضين لداعش ورفض الشارع السني لاي حرب سنية سنية عشائرية .. مع مبايعة العشائر السنية بغالبيها لتنظيم الدولة.. كلها عوامل تؤكد استحالة هزيمة تنظيم الدولة الاسلامية السنية داعش.

2- استنزاف شباب الشيعة ورجالهم.. مضاف لهم الجنود الشيعة وضباطهم منتسبي الجيش النظامي.. وارتال الضحايا من شباب الحشد الشعبي.. بجبهات حرب الاستنزاف بالمثلث السني الغربي وبحزام بغداد (اي شمال الاقليم الواسع الشيعي) . لتعاد جثثهم بتوابيت لمقبرة النجف.. مع عدم القدرة على مسك الارض .. لذلك نرى تنظيم الدولة ما زالت المبادرة بيدهم ويتوسعون ويهاجمون (سامراء من عدة محاور) بالرمادي.. واستيلاءهم على 15 قرية بالانبار ايضا اخيرا..

ولوقف تلك الانكسارات .. والهزائم:

1- اما الاستعانة بقوة برية امريكية .. كما تم الاستعانة بقوة جوية امريكية لضرب معاقل تنظيم الدولة.. وخاصة ان الهجمات الجوية لا تستطيع هزيمة اي قوة مسلحة.. الا بنزول قوة برية كفوئة على الارض..

2- والخيار الثاني.. التفاوض مع تنظيم الدولة الاسلامية السنية داعش.. واستقلال المثلث الغربي .. من خلال اجبارها على ذلك بعدة خطوات:

-تضيق الخناق عليها عبر خلق حالة من التذمر بين حاضنتها من خلال قطع تزويدهم بالكهرباء ومشتقات النفط .. والغاز.. وقطع اي تبادل تجاري معها.. (فاليوم نشهد مثلا انخفاض كبير باسعار اللحوم ببغداد.. و تبين بان خراف تصدرها داعش.. يتم جلبها من الموصل بكمية كبيرة وباسعار منخفضة..) وكذلك سلع تأتي من الموصل لبغداد ولوسط وجنوب..مما يثير علامات استفهام..

-قطع الرواتب عن الموظفين السنة بالمثلث الغربي وتحديدا بالموصل والانبار و صلاح الدين.. لخلق حالة تذمر بين السنة ضدها..

-التشدد بمنع نزول الطائرات التي تحمل اسلحة لداعش واخر الاخبار نزول طائرات بمطار ربيعة محملة بالاسلحة.. فاين المضادات الجوية؟

-فتح ملفات الفساد التي تشير بان صفقات (الاسلحة مقابل النفط) التي تجري حيث تقوم جماعات بشراء النفط القادم من تنظيم الدولة لتهريبه لدول جوار.. مقابل اسلحة تحصل عليها داعش من هؤلاء..

هذا بعض من فيض.. وبعدها يتم التفاوض مع داعش .. (الامن مقابل المال والاعتراف).. بمعنى خير لنا كشيعة (ان نفاوض داعش التي تهيمن على المثلث الغربي) من (قوى وكتل سياسية

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

سنية ببغداد ليس لها اي نفوذ بالمثلث الغربي.. كسليم الجبوري وخالد العبيدي ومحمد اقبال الصيدلاني وزير التربية.. واسامة النجيفي .. الخ).

فتنظيم الدولة الوحيد القادر على اعطاء ضمانات بمنع تنفيذ العمليات الانتحارية والمفخخات والكواتم.. فخيرا للشيعة مفاوضتهم.. فمثلما كان البعض يعتبر البشمركة عصاة.. اليوم يعتبرون قوة نظامية تابعة لاقليم كوردستان.. ويتم التعامل معها دوليا ومحليا.. وبريطانيا كانت تعتبر الجيش الايرلندي السري تنظيم ارهابي.. واليوم تفاوضوا معها واستقر الوضع .. كذلك تنظيم الدولة الاسلامية علينا كسبه من خلال المفاوضات..

التفاوض مع داعش.. واعتبار (الميزانية المخصصة للمحافظات المثلث السني) كجزية تدفع لها.. واستمرار العلاقات التجارية .. وهو ما يحصل فعلا ولكن بدون مفاوضات.. وكان لا بد من قطعها كاوراق ضغط على تنظيم الدولة الاسلامية من اجل اجباره على التفاوض.. والدخول (بمرحلة ايقاف اطلاق النار)..يعتبر هذا الخيار الثاني للشيعة للتفاوض مع داعش..

ومن يعترض على وصف الجزية.. نقول لهم جزية ندفعها لداعش مقابل امن توفره بضمانه بعدم تنفيذها عمليات انتحارية وتفخيخية .. وايقاف الحرب .. من دفع اموال ضخمة من الميزانية لمحافظات توصف بالسنية لسنوات .. مقابلها هي اوكار للارهاب والتفجيرات.. ويتم قتل الجنود والشرطة الشيعة فيها.. وخطف الشيعة وقتلهم على الهوية . وغيرها من العمليات الارهابية.. مع فشل الجيش والاجهزة الامنية.. وتواطئ القوى السياسية السنية مع الجماعات العنف السني المتطرفة..

وننبه بان مشروع (قوات الحرس السني وتاسيس اقليم سني) لن يتم تحقيقه الا اذا تم هزيمة داعش على الارض.. لملئ الفراغ بين المكون السني العربي.. بعد مرحلة داعش.. تنظيم الدولة الاسلامية السنية "الخلافة".. وهزيمة داعش لن تتم الا على يد القوات الامريكية.. بعد فشل (الجيش السوري والبشمركة وجيش بغداد النظامي والمليشيات والحشد الشعبي وابناء عشائر) من هزيمتها رغم مرور سنوات بسوريا واكثر من 6 اشهر بمنطقة العراق..

فتنظيم الدولة الاسلامية السنية داعش قوتها من قوة الحاضنة السنية لها وتاييد القبائل السنية ومبايعتها باغلبيتها لتنظيم الدولة.. اضافة لتماسك قوات الدولة الاسلامية.. حيث جميعهم من السنة.. ولديهم قيادة واحده.. واستراتيجية ومشروع لدولة سنية كبرى (الخلافة).. بينما اعداءها ليس لديهم قيادة مركزية .. ومنخورين بعشرات الاف السنة كعيون لداعش وبذور للتذمر .. ينخرون جيش سوريا وجيش بغداد.. وليس لدى اعداء داعش مشروع لدولة منسجمة.. وكذلك نجد بشمركة ومليشيات وحشد شعبي وجيوش مركزية.. كل منها لديه اهداف تختلف عن الاخرى..

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

السؤال اليوم.. هل سوف تقبل تنظيم الدولة الاسلامية السنية (الخلافة) حلم كل سني .. من مفاوضة حكومة بغداد التي يشارك بها الشيعة (الروافض الصفويين) حسب الوصف.. وخاصة ان شعبية داعش هي بعداءها ضد الشيعة والمسيحيين واليزيديين.. والبشمركة الكوردية؟

نصيحة للشيعة:

ماذا ينتظر المكون الشيعي.. ليأخذ قراره المصيري.. (فمن يريد حياة جديدة.. عليه ان يتخذ قرارات لم يفكر بها سابقا اصلا.. ويعمل اعمال لم يعملها من قبل).. لا ان يحاول ان ينفخ الروح بجثة هامدة.. اثبتت فشلها لعقود و اخرى لسنوات..

واخير يتأكد لشيعة العراق بمختلف شرائحهم.. ضرورة تبني (قضية شيعة العراق).... بعشرين نقطة.. كمقياس ومنهاج يقاس عليه كل من يريد تمثيلهم ويطرح نفسه لقياداتهم .. علما ان هذا المشروع ينطلق من واقعية وبرغماتية بعيدا عن الشعارات والشموليات والعاطفيات، ويتعامل بعقلانية مع الواقع الشيعي العراقي، ويجعل شيعة العراق يتوحدون ككتلة جغرافية وسياسية واقتصادية وادارية.. ينشغلون بأنفسهم مما يمكنهم من معالجة قضاياهم بعيدا عن طائفية وارهاب المثلث السني وعدائية المحيط الاقليمي والجوار، وبعيدا عن استغلال قوى دولية للتنوع المذهبي والطائفي والاثني بالعراق،.. والموضوع بعنوان (20 نقطة قضية شيعة العراق، تأسيس كيان للوسط والجنوب واسترجاع الاراضي والتطبيع) وعلى الرابط التالي:

http://www.sotaliraq.com/articlesiraq.php?id=3474

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

إقليم البصرة..حلم مخيف[4]!

محتويات العدد

مازالت قضيتنا إقليم, سواء كان بتسعة محافظات أو عشرة, أو تعديل الحدود وإلغاء محافظات إستحدثها النظام البائد. قضية ومشروع, نعتقد به حلاً جذرياً لمشاكل العراق. كان الطرح في البداية يتضمن فيدرالية صريحة؛ بمعنى (فيدرالية المكونات) شيعة, كورد, سنة. ونتيجة لمصالح مجاميع بعثية وغير بعثة وتعارضها مع من تبنى (فيدرالية الوسط والجنوب) قاموا بإسقاط المشروع ونسفه, والغريب إنّ أغلب من عارض فيدرالية الوسط والجنوب كان يتحجج بأعذار واهية لا تتقاطع مع الأصل, أحدهم كان يقول: نريد فيدرالية خاصة للجنوب لإنّ جمع الوسط بالجنوب (طائفية)!..الثاني يقول: فيدرالية محافظات, والثالث يقول: الوقت لا يسمح..المهم المشروع السابق إنتهى عملياً, لكنّه بقيّ في الدستور كمبدأ أساسي, يعطي الحق لمحافظة أو أكثر أن تجتمع وتكوّن إقليماً.

البصرة, ونتيجة لشعورها بالمظلومية من جهة, ولإمتلاكها مقومات إقتصادية وجغرافية وسكانية من جهة ثانية؛ طالبت بالإقليم, وهو حق دستوري لا يمكن إخضاعه للتخوين أو (التصهين)..!

عرفت البصرة على مدار تاريخ العراق المعاصر, بإنها نقطة البداية, أو الرفض..أول حالة معارضة مسلحة إنطلقت من أهوار البصرة, شرارة الإنتفاضة الشعبانية قُدحت في البصرة, سقوط نظام البعث الحيواني بدأ من البصرة, والفترة القصيرة التي تحقق بها أمن نسبي بالعراق بدأ أيضاً من البصرة (صولة الفرسان). بمعنى إنّ من البصرة تبدأ إحداث التغيير, وهذه المرة التغيير يشمل إعادة صياغة الدولة العراقية؛ فلو أُقرّت فيدرالية البصرة, سيبدأ تغيير أكبر. إذن فهو الحلم الذي ينتظره الجميع, لكنّ هناك جوانب مخيفة يجب أخذها بالإعتبار عند الحديث عن أقلمة البصرة, وهذه الجوانب لا تتعلق بأحداث منطقة أو مخاوف من تمزّق بلد؛ غير أن الواقع البصري يفرضها, ومنها:

1- الجانب العشائري: أخطر ظاهرة مستفحلة في البصرة هي ظاهرة النزاعات العشائري, ومن السهل على أي عشيرة (مايعجبها الوضع أو تنازع عشيرة ثانية) تقطع الطرق وتعبث بالأمن, وهذه الظاهرة لا تتعلق بتركيبة الدولة؛ إنما هي حالة إجتماعية. المنظومة الأمنية المحلية فشلت إلى حد بعيد في فرض الأمن, وعندما ضعف تواجد الجيش الإتحادي في المحافظة نتيجة الحرب, إزدادت هذه الظاهرة. والسبب هو إنّ رجل الشرطة, الفرد أو المنظومة, مهدد عشائرياً لو قام بإداء واجبه بصورة صحيحة. والسؤال هنا: ماذا سيغيّر إقليم البصرة من هذا الوضع المعقد؟ قد تكون الإجابة, عند إصلاح الوضع الإقتصادي ستنصلح الأوضاع الإجتماعية, لكن ليس من السهل والسرعة إصلاح الإقتصاد أو تبديل عادات المجتمع.

4 وكالة هنا الجنوب الاخبارية / محمد الحسن

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

2- الجانب السياسي: المجتمع العراقي في الوسط والجنوب يرتبط بجذر واحد, ويتطابق في كل شيء, وبالتالي فإنّ الأحزاب الموجودة في بغداد أو كربلاء أو السماوة, هي ذاتها التي تتواجد في البصرة. هذه الأحزاب تمثّل حقيقة لا يمكن إغفالها, إذ تشكّل نسبة كبيرة من السكان, حتى وإن تعاطى جماهير تلك الأحزاب في البصرة مع مع الأقلمة, لكن تبقى الإختلافات عنصراً أساسياً في الحراك السياسي ضمن المحافظة, وبما إنّ مركزية بغداد الحزبية حالة قائمة؛ فإنّ قرار بغداد هو السائد في (إقليم البصرة) وهذا يؤدي إلى إفراغ الإقليم من مضمونه وتحوّله إلى حالة شكلية.

3- الإقليم مشروع

على ماذا إرتكزّت الدعوة إلى إقامة الإقليم في الوقت الحاضر؟

هذا السؤال مهم, ويجب تصحيح النظرة التي سنجدها في الإجابة..مشروع إقليم البصرة موجود منذ فترة طويلة, لكن بعد ظاهر داعش, وحراك سني مطالب بإقليم وإنسجام هذا الحراك مع داعش, صار البحث عن فدرالية شيعية أكثر منطقية, ولم يعد هناك تأييداً لإي تجزأة لهذا الإقليم. فجأة تجددت الدعوات إلى إقليم البصرة. ولو ركزّنا لوجدنا إنها جائت كرد فعل على مكتسبات إقليم كوردستان أو مطالبهم وخصوصيتهم. إنّ إقليم كردستان يمثّل قضية وصلت إلى مراكز القرار العالمية, وهو يقوم على مكوّن وليس محافظة, إضافة إلى إن كوردستان هي إقليم مستقل منذ أكثر من 25 سنة.

الدعوة إلى إقليم البصرة يجب أن ترتكز على مشروع واضح المعالم لا ردة فعل, وقد يواجه هذا الرأي بإن المشروع هو (تحسين واقع البصرة الإقتصادي), لكن تجدد الدعوة ليس لهذا السبب؛ إنما هي فورة, ونأمل أن تتحوّل إلى ثورة لتكوين مشروع ناجح.

4- شكل العلاقة بين بغداد وإقليم البصرة..

لو تحوّلت البصرة إلى إقليم, فهذا يعني إنّ ما لكوردستان للبصرة وأي تباين ستكون له آثار سلبية وخطيرة, بل سينسف الدولة. كوردستان قوتها بالإقليم, والإقليم له مقومات, إهمها الإنسجام الداخلي. المكون الكوردي يعيش في كورستان, وممثليهم في بغداد جذورهم هناك, ولا يوجد لهم تمثيل في بغداد, وعندما يطالبون فهم ينطلقون من موقف واحد يمثّل وحدة الشعب الكوردي. في حالة البصرة فإنّ أعضاء البرلمان, كلهم يعبرون عن بغداد ولا يخرجون عن طوعها..هذه الحقيقة..فالبصرة لا يمكن أن يجتمع رأيها طالما المحرّك هو بغداد, ومن الممكن جداً أن تكون حكومة (إقليم البصرة) محصورة بين نفس المكونات السياسية الحالية. وهنا يحدث تناقض بين تعامل المركز مع كوردستان من جهة ومع البصرة من جهة ثانية, الأمر الذي يقود إلى إختلال في موازين القوى؛ حيث إقليم قوي (كوردستان) وآخر ضعيف غير مؤثّر (البصرة).

الحل:

لتلافي المشكلة العراقية, على بقية المحافظات, سيما الوسطى والجنوبية, الإنضمام إلى مشروع البصرة (الفدّرلة) والمطالبة الجادة والسريعة بإقرار إقليم شيعي قوي.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

أما مظلومية البصرة, وإذا كان الخيار الوحيد لنا (كشعب بصري) هو إقليم مستقل لا يشاركنا به أحد, علينا في البداية أن نتخلّص من تلك المخاوف ونزيلها, ثم نشّرع بالخطوات اللاحقة, ولا يتحقق الحلم دون ذلك.

ملاحظة/ أمنيتي الشخصية وحلمي الكبير هو تحوّل البصرة إلى إقليم ورؤية هذا العلم يرفرف فوق سماء فيحائنا.

محتويات العدد

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

البيروقراطية المتضخمة اكبر عائق امام النهضة الاقتصادية في العراق[5]

محتويات العدد

استفحل في العراق الثالوث المشؤوم: الفساد والبيروقراطية وسوء الادارة. ونستطيع ان نعزو الغالبية العظمى من مشاكل البلد لهذا الثالوث. الكل يتكلم في الفساد، حتى المفسدون. وقد اصبح الفساد بفضل التظاهرات في ساحة التحرير، على صغرها، العنوان الرئيسي في السجال السياسي العراقي. والفساد من نوعان، فساد الحيتان الكبيرة المتآلفة مع الكتل السياسية المتنفذة، وفساد السمكات الصغيرة في كل دائرة حكومية. ولدينا هيئة للنزاهة، ولكن بحكم ضعفها السياسي، فإنها مسخرة لتتبع الفساد الصغير ولا تستطيع ان تمس الحيتان. وآلية عمل الهيئة هو العقاب كرادع للفساد، ولكنها تفتقر الى الآليات التي تعالج حواضن الفساد.

السمكات الصغيرة الفاسدة تستطيع ان تفلت من شباك النزاهة لأنها تسبح في بحر هائل من البيروقراطية، وهي بيروقراطية امست غير مهنية ومفتقدة لقيم الخدمة، وقد خانت امانتها الا وهي تسهيل حياة المواطن.

بداية العافية تكمن في حسر حجم البيروقراطية وترشيق صفوف موظفي الدولة، تواكبها عملية مدروسة لإعادة تأهيلهم واعادة تدريبهم بخبرات جديدة تمكنهم من النجاح في القطاع الخاص. ولنا في ذلك بعض التوصيفات، ولكن قبلها نضع بعض الامثلة على سوء الادارة والترهل الحكومي.

هذا حال مؤسسات الدولة

في كافة البلدان المتحضرة، وحتى الغير متحضرة منها، فإن عملية حجز وشراء بطاقة سفر على متن خطوطها الجوية تعتبر من ابسط المسائل. ولكن هذه العملية، إن تمت في احدى مكاتب شركة الخطوط الجوية العراقية، فهي عملية تتطلب المرور على اربعة موظفين.

ولاحظوا انها شركة ولو عائديتها تابعة للدولة العراقية وبالتالي من المتوقع منها ان تكون ربحية لتعود بريع مادي على ميزانية الدولة. هناك سيدة تستطلع ان كان الحجز في يوم السفر ممكنا، وسيدة اخرى "تگص التكت" وسيدة اخرى تقبض ثمن التذكرة، ومن ثم تقوم المديرة بتدقيق الاجراءات وتوقع على صلاحية التذكرة. في حين ان في البلدان الاخرى تتم العملية كلها على يد موظف واحد، او عن طريق الانترنت والدفع ببطاقة ائتمان مصرفي.

الخطوط الجوية العراقية هي واجهة للعراق امام العالم، ولكنني رأيت موقفا غريبا في مطار البصرة قبل اشهر، اذ ان الطائرة تم تأخير موعد اقلاعها لحين وصول سيادة وزير النقل الحالي

5 مدونة نبراس الكاظمي للشوؤن السياسية والأقتصادية في العراق- مقال نشر في عام 2013 ارتأينا اعاده نشره لما يمر بها البلد من ظروف اقتصادية اثر انخفاض اسعار النفط

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

الذين كان في زيارة للمدينة، وهو المسؤول المباشر عن شركة الطيران. وكان هنالك اجانب ممن يعملون في العراق، امريكان وروس وبريطانيين، لديهم تذاكر على هذه الرحلة، وقد خصصت لهم مقاعد عليها. عندما باشر الركاب بالجلوس في مقاعدهم، حدثت الفوضى اذ ان حماية الوزير والوفد المرافق له، واعدادهم بالعشرات، شرعوا بـ"تطريد" الاجانب من مقاعدهم المخصصة كي يبقى الوفد متجاورا في المقاعد، ولأن الاجانب لم يفهموا ما كان يقال لهم في اللغة العربية، ولأنهم لم يروا مشهدا كهذا من قبل على متن خطوط الطيران، تعالى الصراخ والعياط، واذ بطاقم الطائرة يهم بـ"شلع" الاجانب من اماكنهم الى مؤخرة الطائرة.
ترى، ما رآه هذا الاجنبي في ذلك اليوم، وما هو انطباعه عن سير الامور في العراق؟
وفي كل مرة اركب بطائراتنا العراقية ولو الحديثة منها، اجد تقصيرا واضحا بالنظافة في حين ان طاقم الطائرة عادة ما يكون اكبر عددا من اي طاقم في اي خطوط اخرى. واقضي وقتي وانا "ادردم" مع نفسي عن عدد الموظفين في الطاقم الذين لا يقومون بأي شيء منذ بداية الرحلة الى آخرها، اذ اراهم يأخذون قيلولة او يقرأون دعاء كميل او يلتهون بـ"السوالف".
كل طائرة تحمل اسم العراق هي سفارة بأجنحة، فكيف يرضى هؤلاء الموظفين في مكاتبها وفي طواقمها ان يقدموا هذه الصورة الفاشلة للبلد؟ لا نستطيع ان نقول ان الرواتب متدنية ولهذا يعملون من "ورة خشمهم"، فما هو السبب؟
وارى نفس الامر عندما اريد ان احصل على صك مصدق بقيمة 25,000 دينار من مصرف الرافدين. هذه العملية قد لا تستغرق اكثر من خمس دقائق في اي بنك عالمي، ولكنني في هذا المصرف الحكومي خسرت اربعون دقيقة من حياتي وانا اراقب المعاملة تمر على سبعة موظفين، ولا اظني ابالغ اذا قلت ان ثلث ساعة ضاعت لأن احد الموظفين الذي وصلت اليه المعاملة كان يحتسي الشاي ويقضم بصمونة.
اذا كان الطيران سفارة، فإن المصارف هي عصب الاقتصاد. هل يعقل ان تتوقف العجلة الاقتصادية حتى سيادة الموظف ينتهي من سندويشته؟
انا اتابع كافة معاملاتي بنفسي، فلا اريد معقبا ولا اتقبل دفع رشوة. وبمقداري القول ان معاملاتي البسيطة (اذ انني لا اسجل شركة وليس عندي معاملة "ثگيلة") في نهاية المحصلة "تمشي" ولكن ثمنها الوقت والجهد وبعض من المهانة، ولو في تجربتي ان اغلب الموظفين لسانهم "حلو" ويجد المرء، بين فينة واخرى، مديرا يسهل له الامر من باب الحرص في تأدية الواجب وليس المنفعة. ولكن في كل "سرا" اقف فيه، او في اي فوضى عارمة امام شباك صاحب الختم او التوقيع المطلوب، اجد نفسي متسائلا: لماذا يصبر العراقيون على هذه المذلة، في حرارة الصيف، وفي مباني مهترئة، وامام اسلوب بعض منه فض؟
الموظف لا يعمل بمزاجه. فإن ابتسم، فهذا جزء من عمله. ولكن في العراق، الموظف يرى نفسه متفضلا، في العموم، على المواطن، وهذا امر لا افهمه. هل يعمل الموظف لوجه الله، ام باستقطاع راتبه من الثروة النفطية العائدة لنا جميعاً؟
المشكلة تكمن في ان الموظف محمي ضمن منظومة بيروقراطية مترهلة، ولا يخاف على وظيفته، لأن الاتجاه السائد هو اضافة في التعيينات لأنها اصبحت آلية سياسية يرام بها تعزيز النفوذ السياسي لدى حزب معين او مسؤول "مهم جدا".

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

ولأن التعيين والتوظيف اصبح سلاح سياسي، خرجت الوظيفة الحكومية من اطارها الخدمي الى اطار آخر، فالوظيفة اليوم تعني راتب جيد، وتقاعد مضمون، وعمل مسترخي وسهل، وبالنسبة للبعض، فرصة للفساد والربح. وبالنسبة للسياسي هي تحشيد اصوات من تكرم عليهم بتعيين ما.

ارقام مخيفة ومستقبل مجهول

منذ عام 2003 الى اليوم تم اضافة ملايين التعيينات في الجهاز البيروقراطي، وهذا الرقم المهول لا يتضمن منتسبي الجيش والشرطة. وتتفاوت التقديرات بين مليون ونصف الى ثلاثة ملايين وظيفة جديدة تم اختلاقها ودفع ثمنها من الميزانية، التي كبل نصفها او اكثر بدفع رواتب الموظفين. وعلى اقل تقدير، وبحسب رأي مصدر مطلع، فإن عدد التعيينات في الدولة تجاوزت في الثماني سنوات الماضية 120 بالمئة عن حجم الجهاز البيروقراطي في زمن نظام صدام حسين، واكبتها طفرة في الرواتب وصلت الى حد 400 بالمئة في بعض الفئات. في حين ان حاجة العراق الفعلية هي مجرد 15 بالمئة من هذا العدد لغاية ادارة الدولة وتوفير الخدمات اللازمة.

فمثلا، وزارة الاتصالات متخمة بـ 22,000 درجة وظيفية، وعمل هؤلاء هو ادارة ما دون المليون خط ارضي، وحتى في هذه المسؤولية البسيطة نرى ترهلا وتأخيرا. في حين ان شركة زين العراق تدير 11 مليون خط خلوي بـ 1,500 موظف.

العالم المتحضر يسير في اتجاه تقليص عدد الوظائف الحكومية، لتخفيف العبء المترتب على ميزانية الدول المنتجة، والتي تجبي الضرائب كالمورد الاساسي لتمويل اعمالها. واصبح هذا الامر، اي تقليص البيروقراطية وتشذيبها وتوسيع انتاجية وقدرات الموظفين عن طريق التدريب واستخدام التكنولوجيا الحديثة، هو الاسلوب المتعارف عليه في ادارة الدولة عالميا. وارتبط بهذه الجهود مدى نجاعة الدولة الفلانية لمجال الاستثمار واستقطاب رؤوس الاعمال المنتجة.

العراق يسير في درب الـ"رونگ سايد" في هذا الخصوص، والسبب يكمن ان الساسة استسهلوا توفر الوارد المالي الناجم عن النفط واعتادوا على التلاعب بميزانيات انفلاقية كبرى مرتبطة بسعر النفط العالي منذ عام 2003.

والخوف الكبير هو التعويل على اسعار نفطية عالية تتراوح بين الـ 70 الى 100 دولار لبرميل النفط والتصور بأنها هذا الوضع هو دائمي الى ابد الآبدين. وتناسي ان اسعار النفط هبطت في ما مضى الى 9 دولارات للبرميل، وكانت سني نهاية الثمانيات ومنتصف التسعينات بمثابة السنوات العجاف لكافة الدول المنتجة للنفط والتي تعتمد بالأساس على هذا الوارد.

ما الذي سيحصل في العراق اذا انهار سعر النفط؟ النتائج واضحة: الدولة ستعجز عن تسديد الرواتب التي اعتاد عليها الموظفين. ولن تستطيع ان تحصل على قروض وقتية او تسهيلات من مؤسسات مالية عالمية لأن وضع بيروقراطيتها الغير منتجة والمترهلة لا تضفي الثقة لدى المصارف والدول بأن العراق لديه القابلية على دفع ثمن هذه الديون ومستحقاتها.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

بالتالي ستحصل كارثة انسانية، وحكماء البلد ليس لديهم اي خطة او تصور للخروج من مأزق كهذا. ناهيك عن الفرص الكبيرة التي ستذهب سدى لأن المستثمر لن يخاطر بنقده في بلد يسير من دون نظرة اقتصادية استراتيجية الى افق مجهول.

علينا ان نتوقف عن السير في الـ"رونگ سايد" وان نستدير، والحل الوحيد هو معالجة الازمة البيروقراطية والحد من استفحالها اكثر مما هي عليه. الوقت يدركنا، وقد قطعنا مسافة طويلة في المسار الغلط، وعلينا وضع حلول جذرية لعكس الذي حصل.

اشد ما يفتقر اليه العراق الآن هو لخبرات ادارية تستطيع ان تواكب التطورات الحاصلة في العالم، في قطاعيه الخاص والعام. العراق لم يتعافى الى اليوم، وخصوصا في قطاعه الخاص، من تهجير يهوده في الخمسينات. رأس المال كان مسلما في مجمله، لكن الغالبية الساحقة من الامور الادارية والصيرفة والمحاسبة، ومسائل بسيطة مثل الإلمام باللغات والإلتزام بأهمية الوقت والتسديد، كانت متروكة لليهود العراقيين. وعند خروجهم بدأ الفيليون والاسر التجارية المحسوبة على التبعية الايرانية، بملأ الفراغ مؤقتا الى حين تهجيرهم هم ايضا في السبعينات والثمانينات، فإنتهى الحال بالقطاع الخاص الى الفوضى الادارية، واكبتها تسلط الدولة، بدواعي الاشتراكية، على اكثر من صعيد تجاري، فبدلا من وكلاء السيارات اليهود في الاربعينات، اصبحت الدولة هي الوكيل الاكبر عبر الشركة العامة للسيارات، مثلا. واذا نطالع الدليل العراقي لعام 1960، نجد ان اغلب الموظفين في الدرجات المتقدمة في القطاع العام، مثل المدراء العامين، هم من خريجي جامعات امريكية وبريطانية معتبرة. وهؤلاء هم ثمرة البعثات الدراسية المكثفة التي اتبعتها الحكومات المتعاقبة في العهد الملكي. ولأن الكثير منهم كان يحسب على اليسار، تم اقصائهم من مواقعهم مع قدوم الانقلابات العسكرية القومية في الستينات.

اي ان الخبرات الادارية في العراق تعرضت لحملات محو لأسباب سياسية على مدى خمسين عاما، ولم تتوفر للبلد الخبرة التراكمية في هذه العلوم كما الحال في البلدان المستقرة.

واذا الحاجة الفعلية لعدد الموظفين هي 15 بالمئة من الموجود، فإن الغاية يجب ان تكون ترشيق وتقليص الجهاز البيروقراطي في مرحلة العشر سنين الآتية ليصل عدد الموظفين الى 700,000 شخص، عدا منتسبي الاجهزة الامنية.

حلول عملية

هذا ما اراه:

-حجر التعيينات الجديدة وتجميدها لمدة عشر اعوام، باستثناء التعيينات الضرورية في وزارات الصحة والتربية والتعليم العالي، والوزارات والهيئات المستحدثة بعد عام 2003 مثل وزارات البيئة وحقوق الانسان وهيئات النزاهة ومفوضية الانتخابات وما اليه.

-احالة كافة الموظفين ممن تجاوزت اعمارهم سن الـ 45 على التقاعد فوريا، واحتساب التقاعد الكلي، اي 80 بالمئة من مرتباتهم الاسمية الحالية، طيلة ما تبقى لديهم من العمر. هذه جرعة سم علينا اجتراعها كي نفصل الغث من السمين في الترهل الاداري. نعم، ستبقى مبالغ تقاعدهم مثقلة للميزانية، ولكننا على الاقل هذه وظائف لن نعوضها بتعيينات جديدة، وهي حل وقتي لإمتصاص نقمة البيروقراطية واعتراضها في مواجهة الحلول الجذرية.

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

-يستثنى معاون المدير العام والمدراء العامون، ويحدد سن التقاعد الآني لهم بعمر 52 سنة، ليتسنى نقل الخبرات الادارية الى الجيل الجديد من الموظفين، ولو ان اغلب هذه الخبرات تكمن في اتباع اجراءات روتينية نريد ان نتخلص منها بالأساس. ويستثنى ايضا الاطباء واساتذة الجامعات ويبقى سن تقاعدهم على ما هو عليه الآن. والدرجات الوظيفية الاعلى تقع ضمن التعيينات السياسية (مثل وكيل وزير ومستشار ووزير) وبالتالي هي خارج سياق هذه التعديلات.

-اطلاق برنامج تعليمي طموح على عموم البلد يضاهي حملات محو الامية، ولكن يوجه لتوفير خبرات ادارية لمد القطاع الخاص مستقبلا. يستمر امد برنامج اعادة التأهيل هذا لمدة عشر سنين، ويهدف الى اخراج مليون موظف من السلك الحكومي في حين اتمامه. مدة الدراسة في هذا البرنامج هي سنتين، يحصل المتخرج منه على دبلوم ادارة عالي. ويتم التعاقد مع شركات عالمية لتوفير هذا البرنامج الذي سيؤهل الحاصل عليه في قواعد الادارة العامة، والمحاسبة، والحاسبة، والتعامل مع المصارف، وتقوية اللغة الانكليزية، على ان يتم التعليم في اللغة العربية عن طريق توظيف شركات لبنانية او مصرية او ما يتوفر. منهاج الدبلوم، في اطاره العام، يوازي شهادة الماجستير في ادارة الاعمال المتبعة عالميا. ومن الممكن ايضا توفير مباني حكومية، تمسي خالية بعد الدوام الرسمي، لعقد هذه الدورات فيها، وحل المشاكل اللوجستية المترتبة على ذلك من توفير الكهرباء والحماية وغيرها. واذا لم تتوفر الابنية فنستطيع ان نضع "جملونات" لهذا الغرض كحل وقتي لعدم توفر القاعات. وهذا البرنامج محصور بفئة معينة، وهم من توظف في السلك الحكومي بعد عام 2003 ممن هم دون عمر الـ 35 مع شرط توفر شهادة الثانوية لديهم، على انهم يتقدمون اليه بشكل طوعي، ويتم ادخالهم فيه بالقرعة. وفي كل عام، توفر 100,000 فرصة لهؤلاء للشروع في تحصيل الشهادة، وخلال فترة العامين يتم احتساب راتبهم الحالي، ويستمر صرف الراتب اليهم بعد السنتين ولمدة ثمانية عشر شهر، على شرط تعهدهم بترك الوظيفة الحكومية لمدة عشر سنين، وعدم احتساب تقاعد لهم. وفي حال خروجهم الى القطاع الخاص، تشرع قوانين جديدة للضمان المهني تكون بمثابة التقاعد بالنسبة لهؤلاء يدفعها ارباب العمل كما الحال في اغلب البلدان المتطورة، ويتم توفير سلف مالية من صندوق متخصص لإطلاق مشاريعهم الصغيرة وتشجيعهم على الانتاجية بعد ان تشربوا بالخبرات الادارية الجديدة.

-وبدلا من توفير تعيينات جديدة لمدة عشر سنين، تطلق 100,000 فرصة للحصول على هذا الدبلوم بالقرعة للمتقدمين اليه لمن ليس لديه وظيفة حكومية وهو متخرج بشهادة جامعية وما زال دون عمر الـ 30. ويتم احتساب لهم راتب يوازي ادنى مرتب للخريج في حال تم توظيفه، ويصرف الراتب لمدة سنتين ومن ثم لثمانية عشر شهرا، حالهم حال الموظفين، وبنفس الشروط.

-برنامج اعادة التأهيل سيكون مكلفاً، ولكننا نستطيع ان نموله من العشرين بالمئة التي يتم توفيرها من احالة من هم فوق الـ 45 على التقاعد. والبرنامج، بعد مرور بضعة سنين، سيلغي مئات الآلاف من الوظائف الحكومية، وبالتالي هذا التوفير باستطاعته ان يمول البرنامج تلقائياً.

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

-استحداث اختبار جديد لكافة الموظفين الكتابيين وفي كل الدوائر على الحاسبة الالكترونية، تمهيدا لجعل الدولة تسير على البرامج التقنية الحديثة. اذا دخل المواطن الى احدى دوائر الجنسية لإتمام معاملة ما، مثل تجديد بطاقة الاحوال، فإنه لن يجد اي كمبيوتر في اي من اروقتها. وما زال الموظفون يعملون على دفاتر مهترئة من اربعينات القرن الماضي تحوي بين طياتها على كل المعلومات الذاتية لهذا المواطن وعائلته. وهذا امر مستغرب في القرن الواحد وعشرون. وفي ذلك بعد امني مخيف، اذ ان الدولة ليست لديها آلية تحري سريع عن هوية شخص ما، واذا ما كانت اوراقه التعريفية حقيقية ام لا. والحل هنا هو في اطلاق برنامج تأهيلي على ابسط الامور الادارية في الحاسبة، مثل استعمال برامج الـ" وندوز" و"الوورد" و"الاكزل شيت". وتقوم الدولة، بالتعاون مع القطاع الخاص، بتوفير دورات تأهيلية ليلية في مناطق مختلفة، وتعمل بموجب وزارة وزارة، ودائرة دائرة ضمن هذه الوزارة، ولمدة ثلاثة اشهر للدورة الواحدة، مع سقف زمني لا يتجاوز الخمس سنين لكل اجهزة الدولة. وبعد الانخراط الطوعي في هذه الدورات، يدخل كافة الموظفين في الدائرة الى قاعات امتحان، تدار من قبل شركات عالمية متخصصة في هذه المجالات، ليتسنى التأكد من قابليات الموظف او الموظفة على الحاسبة وابسط برامجها. وفي كل دائرة حكومية، يحال عشرون بالمئة من الذين حصلوا على اقل الدرجات في هذا الامتحان على التقاعد الفوري، مع احتساب التقاعد الكلي لهم، اي ثمانين بالمئة من الراتب الاخير.

-الفساد يستشري بتعقيد الاجراءات. وعندما تضاف وضائف حكومية جديدة الى السلك الاداري، يتم استحداث اجراءات روتينية جديدة لإضفاء شيء من العمل للموظف الجديد. اي ان التضخم البيروقراطي يفرّخ اجراءات اضافية، والاجراءات الاضافية تصبح مكمنا للفساد الصغير. والحل هنا هو في التعاقد مع شركات تخصصية عالمية، تعمل على تبسيط الاجراءات الروتينية. فمثلا، بدلا من اربعة موظفين لحجز تذكرة السفر، يعمل بتوصيات هذه الشركات ان يتم الاجراء كله من قبل موظف واحد. وبدلا من سبعة تواقيع واربعة اختام لمعاملة ما، يتم تبسيط الاجراء بتوقيعين وختم واحد، وهلم جراً الى حين جعل هذه المؤسسات مطابقة لتوصيفات الـ "أي اس او" الدولية. وتنشئ هيئة حكومية مستقلة جديدة، تتمتع بصلاحيات واسعة، في تطبيق هذه الاجراءات الجديدة، وبالتنسيق مع لجنة برلمانية متخصصة بإلغاء او تعديل او تحديث القوانين السارية التي تتعارض مع الاجراءات الجديدة. ويتم العمل هنا ايضا بمبدأ وزارة وزارة، ودائرة دائرة، على يتم تطبيقه اولا بأفسد الوزارات والمؤسسات، مثل وزارة التجارة او الكمارك او امانة العاصمة او برامج الاعانة الاجتماعية، على ان يسري هذا الامر على كافة الوزارات والمؤسسات الحيوية في غضون خمس سنين.

انا على يقين ان ما اقوله ليس بجديد. فلدينا وزارة تخطيط، ولدينا الكثير ممن عمل على ميثاق عهد العراق، ومن يعمل على ادخال العراق الى منظمة التجارة الدولية، وهناك ايضا اكاديميين، كلهم وضعوا حلول جذرية مماثلة، ولكنها اضابيرهم وتوصياتهم تتراكم عليها الاتربة في رفوف مكاتب اصحاب القرار. وشيء من الاشكال يكمن في التسويق الاعلامي لهذه الحلول المطلوبة. فإعلامنا ناجح في وصف الداء، ولكنه اخفق في وصف الدواء. فأمسى المواطن والناخب غير مطلع على ما يمكن عمله، ولا يتوقع من القائمة السياسية او البرنامج السياسي الا كلام فضفاض عن الفساد وسوء الادارة والخدمات، من دون ان يخاطب في الحلول العملية التي

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

يستطيع ان يفهمها. وبالتالي، عندما نتكلم في شأن مشاكلنا الكبيرة، نسمع النحيب ونبحر في عالم الشؤم والاستسلام. ولا نتطلع على خطة واضحة المعالم لتخرجنا من هذه الازمة، وتجنبنا ازمات اخرى، على مدى السنين المنظورة.

قد يتفق او يختلف البعض في هذه الحلول، ولكننا بحاجة الى سجال ونقاش وطني عن ما هو ممكن وما هو مطلوب. وليأخذ الكلام هذا اطاره في مناظرات حقيقية بين المتصّدين لعالم السياسة والادارة قبل واثناء الحملات الانتخابية. وعلينا كمواطنين ان نسأل بإلحاح: "فهمني شلون رح تحل هذي المشاكل يا سيادة الوالي."

محتويات العدد

مركز أضواء للبحوث والدراسات الإستراتيجية
أحد مؤسسات المجموعة العراقية للتسويق والتطوير
www.adhwaa.org
حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

مابين أمريكا والحكومة وتسليح العشائر[6]

محتويات العدد

الجميع ينظر إلى التحالف الدولي لمحاربة داعش الإرهابي والذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية ، على أن هذا التحالف هو من اجل محاربة داعش ، ولكن الموضوع فيه الكثير من الإسرار والخفايا الغير معلنة على المواطن العراقي الذي يريد تحقيق الأمن والأمان في بلاد طالت فيها الحروب وقتل فيه الأبرياء وهجر فيها البسطاء ، وتسلم سلطته أراذل القوم ممن لا يملكون ضمير ولا إنسانية ، المهجرون يعيشون وسط خيم لا تصلح للسكن البشري والمسؤولين على ملف النازحين هم من يتمتعون بحقوق هؤلاء المساكين ، واليوم وفي ظل الظروف الحالية التي يعيشها العراق من خلال حربه على تنظيم داعش الإرهابي الذي صنعته وأمدته بالمال والسلاح أمريكا وحلفائها الذين أعلنوا الحرب على الإرهاب في العراق وسوريا ، ولكن هناك سؤال مهم لماذا اختارت أمريكا توقيت إعلان تشكيل تسعة ألوية عراقية تحت إشراف وتدريب أمريكا وقوات التحالف الدولي وسوف تقدم لهم الأسلحة والعتاد والمشورة والتجهيزات بعيدا عن أعين الحكومة المركزية !

نحن لدينا تجارب سابقة بهذا الموضوع فقد قامت القوات الأمريكية في عام 2006 بتسليح بعض عشائر المناطق السنية فكانت النتيجة حرب أهلية طائفية أشعلت الأخضر واليابس وكل هذه الحرب كانت تحت ناظر القوات المحتلة الأمريكية ، وبعدها قامت بتسليح العشائر مرة ثانية من اجل محاربة تنظيم القاعدة والفصائل المسلحة التي كانت مع التنظيم في ذلك الوقت ، وبعدها جاء دور السيد نوري المالكي الذي سلح العشائر وأبناء العراق ، والصحوات فكانت النتائج كارثية بمعنى الكارثة لان اغلب الأسلحة التي كانت الحكومة تزود بها شيوخ بعض العشائر والصحوات تذهب إلى تنظيم داعش الإرهابي الذي كان يشتري منهم الأسلحة خلال السنوات الماضية ، واليوم تعود علينا أمريكا بنفس الاسطوانة المشروخة القديمة ، تسليح أبناء العشائر ضد تنظيم داعش الإرهابي المجرم ، هل هناك خطة مدروسة جيدا من اجل توزيع وتدريب قوات العشائر أم إن هناك علامات استفهام مستقبلية سوف تظهر ؟

نعم نحن نشك بنويا الاحتلال الأمريكي لأنه لا يريد امن واستقرار العراق ، إضافة إلى موضوع التسليح والتدريب للقوات الكردية والسنية خارج إطار الدولة العراقية هو موضوع يستحق الوقوف عنده ومناقشته لأنه حسب اعتقادي سوف يفضي إلى تقسيم العراق عما قريب ، حسب التقسيمات الطائفية والمذهبية ، لان ما يجري على الأرض من تنظيم داعش الإرهابي الذي صنعته إسرائيل وتدريب وتسليح أمريكي وبتمويل عربي خالص لاشك فيه .

[6] محمد خضوري -

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء

نحن بحاجة إلى قادة شرفاء وليس قادة سارقون لا يريدون إي خير للعراق ولا للشعب العراقي بل كل ما يريدونه هو تقسيم العراق بكل قوة من اجل مصالح وخطط غربية يقومون بتنفيذها بالنيابة عن الغرب .

نعم نحن نريد جيش عراقي وطني يدافع عن كل شبر من ارض العراق ، لان التضحيات بالنفس مازالت مستمرة من قبل أبناء العراق من اجل منع تنفيذ إي مخططات خارجية لا تريد الخير بل تريد الشر .

لذلك يجب إن يكون تدريب وتجهيز القوات التي تقوم بتدريبها القوات الأمريكية ، بإشراف عراقي خالص بدون تدخلات سياسية أو قومية أو مذهبية ، إضافة إلى تدريب قوات أبناء العشائر والبيشمركة الكردية وتسليحها ، يجب إن يكون أيضا تحت إشراف الحكومة العراقية وليس تحت إشراف أمريكي فقط بدون معرفة مصير هذه القوات ، وعليه يجب حصر جميع الأسلحة والعتاد لدى الجميع بيد الدولة فقط ، إضافة إلى إن تكون جميع القوات بكافة مسميتها تحت إشراف وزارة الدفاع والداخلية فقط ، ولا تكون هناك اي مسميات إلى إي جيوش أخرى في العراق الجديد من اجل حفظ وحدة العراق واستقراره وأمنه .

حقوق النسخ والاقتباس محفوظة لمركز أضواء